المحاضرة 16 : الحزب الدستوري والمفاوضات التونسية الفرنسية الأولى: (1949-1952)

كانت خطة الحزب الدستوري الجديد تعتمد على الحوار والتفاوض وقبول مبدأ التدرج مع استمرار الضغط الداخلي والخارجي، فما حققه النضال السياسي عن طريق التنسيق بين الحزب الدستوري والجمعيات التونسية ساهم في إجبار السلطات الفرنسية على التعامل مع الدستوريين والقوى السياسية بتونس والجلوس إلى طاولة المفاوضات التي تحددت معها معالم المسيرة النضالية التونسية.

أولا-الظروف والعوامل المساهمة في المفاوضات:

- تأكد الخط المعتدل للحزب الدستوري الجديد بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس في سبتمبر 1949، وقيامه بجولة داخل البلاد واتصاله بمختلف فصائل الحركة الوطنية والمنظمات الوطنية لطرح فكرة الإستقلال الداخلي والمطالبة بإجراء مفاوضات مع فرنسا لتحقيق مطامح التونسيين .

- استرجاع الحزب الدستوري لهيمنته على الحياة السياسية بالبلاد، في أواخر سنة 1949 وبداية سنة 1950،حيث امتدت شعبه على كامل التراب التونسي وعلى المناطق التي لم يكن يصلها تأثيره حيث أسس لشعب في الشمال والغرب [2].

-مراقبة السلطات الإستعمارية لنشاط الحزب الدستوري بحذر خاصة، ومنع بورقيبة من دخول منطقة التراب العسكري فيما عرف بحادثة الجرف في مارس1950 والتي أدّت إلى خيبة أمل الأهالي وأحسّوا من السلطات الفرنسية بأنّ المنطقة العسكرية واندلعت على إثرها مظاهرات بمدنين والمناطق المجاورة[3].

-توجه الحبيب بورقيبة إلى فرنسا في 12 أفريل 1950،حيث عرض برنامجا سياسيا يتكون من سبع نقاط طالب فيها: بتشكيل حكومة تونسية دون مشاركة الفرنسيين، -إلغاء الكتابة العامة والمراقبات المدنية والجندرمة الفرنسية

[1] . درمونة ، تونس بين الإتجاهات، ص 190- 193.

[2] . الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 133.

[3] .محمد ذويب،الفلاقة واليوسفية، ص 93.

– انتخاب بلديات مع تمثيل المصالح الفرنسية حيث توجد أقليات فرنسية –إحداث مجلس وطني ينتخب بالإقتراع العام لإعداد الدستور.

-تعيين مقيم عام جديد " لويس باريي" Louis Périllier وتكليفه بإجراء إصلاحات، كما صرح روبار شومان وزير الخارجية الفرنسية يوم 15 جوان "بأنّ مهمة المقيم العام الجديد تتمثل في أن يتفهم البلاد التونسية وأن يقودها نحو الإستقلال "[1].

ثانيا– المفاوضات وتطورات الأحداث:

في إطار التحضير للمفاوضات مع فرنسا تكونت في 17 أوت 1950 حكومة تفاوضية تونسية يرأسها محمد شنيق ، وصالح بن يوسف وزيرا للعدل مهمتها إدخال التحويرات التي ينبغي أن تقود تونس على مراحل نحو الإستقلال الذاتي، ولكنها تعرضت لصعوبات بسبب توتر الأوضاع ومعارضة بعض الشخصيات المستقلة والحزب الشيوعي واللجنة التنفيذية الحكومة،ومناهضة القسم الفرنسي من المجلس الكبير لأيّ شكل من أشكال التفاوض، وقد أثار اعتراض الوزراء على المثول أمام المجلس الكبير وعارض المشاركة في اللجنة المختلطة المكلفة بالنظر في الميزانية مما تسبب في عرقلة عمل المجلس[2].

وكانت المفاوضات تجري في وضع متوتر خاصة وأنّ الوضع العام كان يغلب عليه عدم الثقة بين الطرفين فالحكومة الفرنسية كانت متخوفة من التطورات التي تعرفها المنطقة وما تبعها من تصاعد نشاط الحركة النقابية، ومن استحكام روح العداء لليهود بالحماسة لقضية العرب بفلسطين ومقاومة الصهيونية، والعراقيل التي وضعتها الحكومة أمام حركة الإصلاح الزيتوني بمقاومة إنشاء الفروع والتضييق في الإعتمادات المالية، ومنع الأساتذة التابعين لإدارة المعارف من إلقاء الدروس التي كانت تنتدبهم من مصر، وأحسّ الطلبة الزيتونيون بخطر تدخل الحكومة وتهديد مصيرهم مما جعلهم يقومون بتأسيس منظمة طلابية تدافع عن مصالحهم تحت اسم " **لجنة صوت الطالب الزيتوني**" في فيفري 1950 تنادي بإصلاح التعليم الزيتوني،وإصدار جريدة ناطقة باسمها وبرنامج تضمن 16 مطلبا سميت "الدستور الزيتوني الجامع"، ودخلت في كفاح عنيف المواقف، نشأت منه صدامات بينهم وبين كثير من العناصر الوطنية[3].

ولم تتوقف الإضطرابات عند هذا الحد بل توسعت دائرة الإحتجاجات والإضرابات منها إضراب العمال الفلاحين في ضيعات النفيضة يوم 20 نوفمبر 1950 وما صاحبها من أحداث قمعية من طرف الشركة الإستعمارية فأسفرت عن 05 قتلى و30 جريحا، وبالمقابل أسفرت المفاوضات عن إصلاحات 08 فيفري 1951 التي لم تمس بمبدأ السياسة المزدوجة وتضمنت إسناد نصيب أوفر من الوزارات للتونسيين وأبقت على

[1] .هذا التصريح لم يكن يقصد به روبار شومان الإستقلال التام بل الحكم الذاتي، خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 124.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 620.

[3] للتفاصيل عن المنظمة راجع :الفاضل بن عاشور،المصدر السابق، ص269- 270، الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 185.

المراقبة الفرنسية، وعدم إعطاء حق الشعب في اختيار ممثليه الحقيقيين،وبهذا لم تكن الإصلاحات تحمل آمالا وتحقق مطالب التونسيين[1].

والجدير بالذكر أنّه في هذه الفترة تعزز موقف الحكومة بتأييد الأمين باي في خطابه بمناسبة عيد العرش في 15 ماي 1951 الموافق لعيد العرش طالب فيه " بتحرير نظام السلطة التنفيذية وتركيزها على أساس تمثيل الشعب في هيئات منتخبة "،وضرورة استشارة الهيئات النيابية، وأعرب عن أمله في الإنجاز القريب لهذا الإصلاح الذي لا يتنافى مع روح الإتفاقيات التي تربط فرنسا بتونس،وعلى إثرها تحوّل فريق حكومي برئاسة محمدشنيق إلى باريس في 16 أكتوبر 1951 وسلم وزير الخارجية الفرنسية مذكرة يطالب فيها " بتخليص السيادة التونسية تخليصا كاملا "، وساند التونسيون المساعي التفاوضية من خلال إضراب عام بالبلاد، بتكاثف الجهود السياسية والنقابية بمشاركة الإتحاد العام للشغل وكذا الحركة الطلابية التي واكبت بدورها التطورات السياسية والعسكرية في مطلع الخمسينات،ورأت الهيئات الطلابية ضرورة المشاركة مع السياسيين وتدعيمها للدستوريين في الكفاح الوطني عن طريق الإضرابات والإحتجاجات خاصة بعد ميلاد الإتحاد العام للطلبة وتلامذة تونس في 05 فيفري 1952[2].

غير أنّ غلاة المعمرين ضغطوا على السلطة الفرنسية التي بلغت في مذكرة أرسلتها مصالح وزارة الخارجية الفرنسية إلى الوزير الأكبر في 15 ديسمبر 1951 تؤكد على مبدأ السياسة المزدوجة – أن يقبل التونسيون تمثيل المعمّرين الفرنسيين ضمن المنظمات المنتخبة، وإبقاء نوع من المراقبة الفرنسية على الحياة السياسية، وأصرّت الحكومة الفرنسية على عدم التخلّي في المستقبل عن قيامها بعملها لفائدة مجموع المتساكنين بالأيالة، وهذا الإصرار أدّى إلى انقطاع المفاوضات.

ولم تكن هذه الإصلاحات نتيجة لمباحثات جرت من قبل الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي، بل تمّ إعدادها من طرف مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية والإقامة العامة في تونس، ولم يستفتى حولها الرأي العام الفرنسي ودخلت البلاد في إضراب عدة أيام 21-23 ديسمبر 1951 والذي كان بدعم من الإتحاد العام للشغل التونسي والأحزاب الوطنية [3].

كما عبّر الحبيب بورقيبة بعد اطّلاعه على المذكرة بقوله: " ..أنّ الردّ الفرنسي يضع حدّا للتجربة التونسية المتمثلة في محاولة التوفيق بين رغبات الشعب التونسي ومصالح فرنسا العليا بتونس في كنف السلم والصداقة وهو

---

[1] . الهادي الشريف، المرجع السابق،ص 134.

[2]. محمد ذويب، الفلاقة واليوسفية، ص 94.

[3] . نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص189؛ . Ben salem Mohamed , L'antichambre de l'indépendance 1947-1957.Tunis ,CERES Productions,1988,p252.

يقيم الدليل على سوء إرادة فرنسا أو عجزها، ... لقد طويت صفحة من صفحات التاريخ التونسي، وأنّ جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتبع ذلك من دموع وأحزان وأحقاد"[1].

رغم ما مثلته المفاوضات من بداية الحوار بين التونسين والحكومة الفرنسية، إلا أنّ الظروف التي عرفتها لم تكن تسمح بالتوافق بين الطرفين أمام اختلاف وجهات النظر وتواصل التصعيد النضالي أمام إصلاحات حكومية لا ترقى إلى مستوى طموحات التونسيين، وهو ما أدّى إلى فتح صفحة جديدة تنطلق من الكفاح المسلح كوسيلة ضمن عملية التحرير والإستقلال.